

الإنفاق الاستهلاكي الخاص في المملكة العربية السعودية

د/ عبد الله إبراهيم أحمد بوحيمد^(*)

أستاذ مساعد بقسم الإدارة شعبه الاقتصاد

ملخص البحث

هذه الدراسة ترمي إلى اختيار الدالة الأنسب للإنفاق الاستهلاكي الخاص في المملكة العربية السعودية خلال الفترة الممتدة من ١٩٧٠م إلى ٢٠١٥م، وذلك بالاعتماد على تقدير لبعض الفرضيات المختلفة لدوال الاستهلاك التي جاءت في أدبيات الاقتصاد الكلي، مثل: فرضية الدخل المطلق، وفرضية الدخل النسبي، وفرضية الدخل الدائم، وفرضية دورة الحياة، وأخيرا فرضية العادات الاستهلاكية لبرون.

هذه الدراسة تختلف عن الدراسات القليلة السابقة في هذا المجال التي طبقت على المملكة العربية السعودية^(١)، من حيث إنها سوف تأخذ في عين الاعتبار نماذج أكثر لدوال الاستهلاك، وتستخدم مشاهدات لسلاسل زمنية أطول وأحدث، وتطبق اختبارات جذور الوحدة لمعرفة مدى سكون متغيرات الدراسة، وتراعي الخصائص الديمغرافية كما أشار لها الاقتصادي كلين "Klein"، وتطبق اختبار Chow Test على النموذج الأنسب لمعرفة: هل يوجد تغير في سلوكيات الإنفاق الاستهلاكي الخاص قبل فترة حرب الخليج وبعدها؟. هذا الاعتبار قد تساهم في إعطاء تفسير أكثر دقة لسلوك الإنفاق الاستهلاكي الخاص في المملكة العربية السعودية، وتوضح طبيعته ونمطه في الماضي والحاضر، مما قد يتيح إمكانية استخدامه للتنبؤ بالاستهلاك الخاص في المستقبل للمملكة العربية السعودية، ومن ثم وضع سياسات وبرامج تحفز على ترشيده داخل المجتمع السعودي والحفاظ على استقراره.

ولقد اسفرت هذه الدراسة أن فرضية الدخل المطلق هي أنسب الفرضيات للمجتمع السعودي، وبهذا يكون العامل الأهم والمؤثر على سلوكيات الاستهلاك الخاص في المملكة العربية السعودية هو الدخل، أما باقي العوامل وهي: الدخل الدائم، والدخل العابر، والعوامل الأخرى، كالأستهلاك للفترة السابقة والثروة فليس لهم تأثير معنوي على الاستهلاك الخاص بالمملكة العربية السعودية. وأن اعتماد نتائج فرضية الدخل المطلق تخالف النتائج التي توصلت إليها دراسة نقادي وهشام (١٩٩١)؛ حيث أفادا بأن الفرضيتين اللتان تعطيان أفضل النتائج هما: فرضية الدخل النسبي، وفرضية دورة الحياة. **الكلمات الافتتاحية:** الإنفاق الاستهلاكي الخاص، دوال الاستهلاك، فرضية الدخل المطلق، اختبار Chow، مقترحات كلين.

(*) يشكر الباحث عمادة البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية لتمويل البحث خلال العام الجامعي ١٤٣٩-١٤٤٠هـ / ٢٠١٨-٢٠١٩م.

(١) دراسة نقادي وهشام (١٩٩١) ودراسة البسام (٢٠٠٩).

• حسب الاشتراطات الشكلية: الباحث لديه درجة الدكتوراه واستاد مساعد Assistant Professor

Private Consumption Expenditure in the Kingdom of Saudi Arabia

This study aims at selecting the most appropriate model for private consumption expenditure in the Kingdom of Saudi Arabia during the period from 1970 to 2015, based on an estimate of some of the different hypotheses of consumption functions in macroeconomic literature such as: absolute income hypothesis, relative income hypothesis, The life cycle hypothesis, and finally the habit formation hypothesis (Brown hypothesis).

This particular study is different from the other very few previous studies that have been conducted in this field and have been applied to the Kingdom of Saudi Arabia. This is because it may able to use more consumption functions, considering observations for longer and newer time series, apply unit root tests to determine the stationary of study variables, take into account the demographic characteristics as indicated by economist Klein, finally, The Chow Test is applied to the appropriate model to see if there is a change in the behavior of private consumption expenditure before and after the Gulf War. These considerations may contribute to a more accurate explanation of the behavior of private consumption expenditure in Saudi Arabia, and explain its nature and pattern in the past and present, which may allow it to be used to predict future private consumption of Saudi Arabia and thus develop policies and programs that stimulate rationalization within Saudi society And maintain its stability.

The study found that the hypothesis of absolute income is the most appropriate hypothesis for Saudi society. Thus, the most important and influential factor in the behavior of private consumption in Saudi Arabia is income. The other factors such as: permanent income, transitory income, and other factors, such as consumption for the previous period and wealth, have no effect. Finally, the adoption of the Keynesian hypothesis contradicts the findings of the Nakadi and Hisham (1991) study, which stated that the two hypotheses that yield the best results are the relative income hypothesis and the life-cycle hypothesis.

Opening Remarks: Private Consumption, Consumption Functions, Absolute Income Hypothesis, Chow Test, Klein Proposals.

(١) المقدمة.

لقد حظي موضوع الاستهلاك باهتمام كثيرٍ من الاقتصاديين، ففي عام ١٩٣٦م ركز كينز (Keynes) في كتابه: "النظرية العامة للتوظيف في التشغيل والفائدة والنقود" على أن الطلب الكلي هو المحرك الرئيس لتحليل الاقتصادي الكلي، وأن الإنفاق الاستهلاكي يمثل الجزء الأكبر من مكونات الطلب الكلي^١. نتيجة لهذا تعرض لعدد كبير من الدراسات النظرية والتطبيقية التي استهدفت تفسير سلوكه، وتحديد المتغيرات المفسرة لهذا السلوك، مما أدى الى ظهور فرضيات عديدة منذ صياغة كينز لدالة الاستهلاك، تحاول كل منها تحديد العوامل المؤثرة في حجمه. هذه الدراسة ترمي إلى اختيار الدالة الأنسب للإنفاق الاستهلاكي الخاص في المملكة العربية السعودية خلال الفترة الممتدة من ١٩٧٠م الى ٢٠١٥م، وذلك بالاعتماد على تقدير لبعض الفرضيات المختلفة لدوال الاستهلاك التي جاءت في أدبيات الاقتصاد الكلي، مثل: فرضية الدخل المطلق، وفرضية الدخل النسبي، وفرضية الدخل الدائم، وفرضية دورة الحياة، وأخيرا فرضية العادات الاستهلاكية لبرون.

١-١ مشكلة الدراسة.

عند استعراض أرقام الإنفاق الاستهلاكي الخاص بالمملكة العربية السعودية كما يتضح من الجدول رقم (١)، يلاحظ أنها قد تزايدت بالأسعار الجارية من ٧٨٦٧ مليون ريال عام ١٩٧٠م لتصل إلى ٩٨٨٨٠٧ مليون ريال عام ٢٠١٥م، وبمتوسط معدل نمو سنوي قدره ١٢.٤٢%. وبحساب معدل النمو بالأسعار الثابتة للفترة نفسها فإنه يلاحظ عليه أنه قد تزايد بمتوسط معدل نمو سنوي قدره ٥.٤٠% للفترة نفسها. كما بلغ متوسط نصيب الإنفاق الاستهلاكي الخاص ٩١.٩٩% من الدخل، ومن الدخل

(٢) كينز (Keynes) لم يكن الاقتصادي الوحيد الذي تحدث عن العلاقة ما بين الاستهلاك والدخل، ولكنه كان الأول الذي كتب عن هذه العلاقة في كتابه: "النظرية العامة للتوظيف في التشغيل والفائدة والنقود" (برنيه وسيمون، ١٩٨٩: ١٢١).

الدائم ما نسبة ٨٨.٤١% خلال الفترة نفسها، ولا شك أن هذا النمو الكبير في أرقام الإنفاق الاستهلاكي الخاص السعودي يشير إلى ضرورة البحث في المتغيرات المسؤولة عن هذا النمو واتجاهه، وتحديد شكل الدالة الأنسب للإنفاق الاستهلاكي الخاص في المملكة العربية السعودية.

جدول رقم (١) الاستهلاك الخاص السعودي ونموه ونسبته إلى الدخل والدخل الدائم

البيان	الاستهلاك الخاص	نمو الاستهلاك الخاص	نمو الاستهلاك الخاص الحقيقي	نسبة الاستهلاك الخاص إلى الدخل الدائم	نسبة الاستهلاك الخاص إلى الدخل الدائم
المتوسط	٢٨٣٣٤٤١.١	١٢.٤٢	٥.٤٠	٨٨.٤١	٩١.٩٩
أعلى قيمة	٩٨٨٨٠٧.٠	٧٩.٥٤	٦٦.١٤	٢٤٧.٥٧	١١٦.١٧
أدنى قيمة	٧٨٦٧.٠	-١١.٦٣	-٣٨.٠٥	٣٦.٤٠	٥٣.٧٤

المصدر: تقرير مؤسسة النقد العربي السعودي لعام ٢٠١٦م.

<http://www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/Pages/AnnualReport.aspx>

٢-١ أهمية الدراسة.

أعطت كثير من الدراسات الاقتصادية - خاصة في الدول المتقدمة - الاهتمام بدراسة الإنفاق الاستهلاكي، حيث إنه المحدد الرئيس للنشاط الاقتصادي. هذه الدراسة التي تعتبر مساهمة فعالة في هذا المجال، تقوم على اختبار بعض النماذج الخاصة بدوال الاستهلاك، ثم اختيار الشكل الأنسب لدالة الإنفاق الاستهلاكي الخاص في المملكة العربية السعودية. أهمية هذه الدراسة تتجلى في اختلافها عن الدراسات القليلة السابقة التي طبقت على الاستهلاك السعودي في عدة نقاط كما سوف نرى في قسم المنهجية. كل هذا ربما قد يعطي تفسيراً أكثر دقة لسلوك الإنفاق الاستهلاكي الخاص في المملكة العربية السعودية، ويساعد على توضيح طبيعة الاستهلاك الخاص ونمطه في الماضي والحالي، وإمكانية استخدامها للتنبؤ بالاستهلاك في المستقبل، لإحدى الدول

التي تسير في خطى سريعة من أجل التقدم والرقي كالمملكة العربية السعودية تطلعاً لرؤية ٢٠٣٠، ويفيد صانع القرار على وضع سياسات وبرامج تساعد على ترشيد الاستهلاك الخاص فيها.

٣-١ أهداف الدراسة.

١. معرفة طبيعة سلوكيات الإنفاق الاستهلاكي الخاص بالمملكة العربية السعودية.
٢. معرفة النموذج الأنسب لدالة الاستهلاك الخاص في المجتمع السعودي.
٣. معرفة أهم المتغيرات المسؤولة عن التغيرات في الإنفاق الاستهلاكي الخاص بالمملكة العربية السعودية.
٤. معرفة مدى قوة النتائج المترتبة على تطبيق اعتبارات جديدة؛ كتسكين البيانات، ومقترحات كلين الخاصة بالدول النامية.
٥. معرفة مدى وجود تغير أو تحول هيكلية أثر على سلوك الاستهلاك في المملكة العربية السعودية.
٦. معرفة مدى اختلاف نتائج هذه الدراسة عن نتائج الدراسات السابقة التي طبقت على المملكة العربية السعودية، حيث إنَّ هذه الدراسة تأخذ في عين الاعتبار عدة نقاط تم التطرق لها في أهمية الدراسة ومنهجية الدراسة.
٧. اقتراح التوصيات الاقتصادية المناسبة التي تحد من الإنفاق الاستهلاكي المتزايد في المملكة العربية السعودية.

٤-١ المنهجية.

تعتمد المنهجية المستخدمة في هذا البحث على إجراء تقدير لبعض فرضيات الاستهلاك بصورتها التي جاءت في أدبيات الاقتصاد الكلي؛ كفرضية الدخل المطلق، وفرضية الدخل النسبي، وفرضية الدخل الدائم، وفرضية دورة الحياة، وأخيراً فرضية العادات الاستهلاكية لبرون؛ وباستخدام أدوات إحصائية مناسبة لإجراء الاختبارات اللازمة لقياس واختيار النموذج الأنسب لدالة الاستهلاك في المملكة العربية السعودية

خلال الفترة الممتدة من ١٩٧٠ إلى ٢٠١٥، مع مراعاة عدة نقاط قد تساهم في إعطاء تفسير أكثر دقة لسلوك الإنفاق الاستهلاكي الخاص في المملكة العربية السعودية وهذه النقاط كالآتي: ١. تأخذ في الاعتبار نماذج أكثر لدوال الاستهلاك. ٢. تستخدم اختبارات جذور الوحدة لمعرفة مدى سكون السلاسل الزمنية المستخدمة واستقرارها. ٣. تعتمد استخدام طرق مختلفة في احتساب بعض المتغيرات التفسيرية كالدخل الدائم والدخل العابر عن الدراسات السابقة^٤. ٤. تراعي الخصائص الديموغرافية كما أشار إليها الاقتصادي كلين "Klein". ٥. أخيراً استخدام اختبار Chow Test للنموذج الأنسب لدالة الاستهلاك في المملكة العربية السعودية؛ لمعرفة مدى معنوية معامل المتغيرات المستقلة لفترة ما قبل حرب الخليج وبعدها، مما قد يساعد على معرفة مدى وجود أي تحول هيكلي أثر على الإنفاق الاستهلاكي في المملكة العربية.

١-٥ محتويات الدراسة:

تحتوي هذه الدراسة على مقدمة، وفرضيات دالة الاستهلاك، والدراسات السابقة، والتحليل القياسي لدوال الاستهلاك الخاصة، وأخيراً الملخص والتوصيات.

(٢) فرضيات دالة الاستهلاك.

تتطوي الأدبيات الاقتصادية على دراسات كثيرة تتحدث عن موضوع الاستهلاك، والتي أشارت فيها إلى عدة نقاط خاصة بفرضيات دالة الاستهلاك، فأشارت إلى أنّ دالة الاستهلاك الكينزية من أول الدراسات النظرية التي قامت بالربط بين الاستهلاك والدخل، بل اعتبرت هذه الدالة مصدراً أساسياً للدراسات النظرية والتطبيقية في دراسة سلوك الاستهلاك. ثم أشارت بعد ذلك لعدة نماذج وفرضيات مفسرة للمتغيرات

(٣) هذه الدراسة استخدمت طرقاً تختلف عن الطرق التي استخدمت في دراسة هاشم ونقادي (١٩٩١)، بالتحديد في حاسب متغيري الدخل الدائم والدخل العابر، حيث إنهما استخدمتا مستوى الدخل للفترة السابقة بدلاً أو كميلاً عن الدخل الدائم، أما الطريقة التي تم اعتمادها في دراستنا الحالية فهي استخدام المتوسطات المتحركة لثلاث سنوات كما جاءت في دراسة المهدي (١٩٩٨).

(٤) أشار إلى ذلك المؤمني (١٩٩٦).

المؤثرة على الاستهلاك، لعل أهمها - بعد فرضية الدخل المطلق - تلك المستندة إلى فرضية الدخل النسبي، وفرضية الدخل الدائم، وفرضية دورة الحياة، وفرضية العادات، وأخيراً فرضية التقاليد الاستهلاكية. (بدجمان، ١٩٨٨؛ Branson, 1989؛ Hall and Taylor, 1991؛ الحبيب، ١٩٩٤) والتي سيأتي شرحها كآتي:

١-٢ فرضية الدخل المطلق . Absolute Income Hypothesis

لم يكن العالم الاقتصادي كينز أول من أشار إلى أن الإنفاق الاستهلاكي يعتمد بصورة أساسية على مستوى الدخل، ولكنه كان الأول الذي نشر هذه الفكرة في كتابه: "النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود". حيث يرى كينز بأن الاستهلاك دالة للدخل المتاح؛ أي أن: $C = f(Y_d)$ ، هذه الدالة أشارت بأن الإنفاق الاستهلاكي C اعتمد في الفترة الحالية على الدخل المتاح Y_d للفترة نفسها، وبتزايد الاستهلاك كلما زاد الدخل ولكن بنسبة أقل. أي إنَّ استجابة الاستهلاك لتغيرات الدخل المتاح هي استجابة طردية. وتتمثل العلاقة بين الاستهلاك والدخل في الصورة العامة لدالة الاستهلاك:

$$C = c_0 + c_1 Y_d$$

حيث c_0 قاطع الدالة ويمثل الاستهلاك التلقائي، c_1 ميل الدالة ويمثل الميل الحدي للاستهلاك.

$$MPC = \frac{\Delta C}{\Delta Y} = c_1$$

والذي يمثل نسبة التغير في الاستهلاك نتيجة التغير في الدخل، وهو مقدار موجب أقل من الواحد الصحيح، أي إنَّ: $0 < c_1 < 1$. ويلاحظ أن كينز لم يلجأ إلى اختبار فرضيته بالمشاهدات الفعلية والتطبيقية، وإنما اكتفى بمنهج مبنى على أساس التفكير والتأمل في طبيعة العلاقات مع افتراض السلوك الرشيد للمستهلك.

للتحقيق من مدى صحة الفرضية الكينزية أُجريت عديدٌ من الدراسات التطبيقية، وذلك باستخدام نوعين من البيانات: (١) بيانات مقطعية عرضية Cross Section - Data: جمعت فيها بيانات عن حجم الدخل المتاح لمجموعة الأسر في فترة زمنية معينة، وبيانات عن استهلاك تلك الأسر. وأثبتت تلك الدراسات أن هناك علاقة بين

الاستهلاك والدخل كتلك التي افترض كينز وجودها. ٢) بيانات السلاسل الزمنية Time Series Data: تمكن الاقتصاديون بظهور الحسابات الأولى للدخل القومي في الولايات المتحدة عن الفترة (١٩٢٩-١٩٤١) من استخدام هذه البيانات السنوية للبحث عن طبيعة العلاقة بين الاستهلاك والدخل. وتم الحصول منها على بيانات تتفق مع الافتراضات التي قامت عليها الفرضية الكينزية. تلك الدراسات أثبتت صحة الفرضية الكينزية مع الاختلاف في بعض الفروض، لعل أهمها تلك المتعلقة بعدم قدرة هذه الدالة على تفسير السلوك الاستهلاكي في الأجل الطويل، بالإضافة إلى عدم استقرار الدالة ذاتها. وهذا يشير إلى ضعف هذه الدالة في تفسير سلوك المستهلك، مما أدى لتراجع نفوذ هذه الفرضية نتيجة لبعض أوجه القصور التي لوحظت عليها، وظهور فرضيات أخرى أغلبها اتفقت مع فرضية كينز؛ في أن متغير الدخل هو المتغير الأهم الذي يشكل قرارات الاستهلاك، غير أنها تختلف في طبيعة متغير الدخل (برنييه وسيمون، ١٩٨٩)، هذه الفرضيات كالاتي:

٢-٢ فرضية الدخل النسبي. Relative Income Hypothesis

تقدم بهذه النظرية الأستاذ الأميركي ديزنبري (Duesenberry, 1949) لتفسير السلوك الاستهلاكي، والتي تقوم على أن الإنفاق الاستهلاكي للأفراد يتحدد مقطعيًا حسب المحيط الاجتماعي الذي يعيشون فيه. فبينما كينز يعتقد بأن الدخل هو العامل الوحيد المؤثر في الاستهلاك، يعتقد ديزنبري بأن المستهلك يمكن أن يتأثر بعوامل أخرى أهمها المحيط الاجتماعي. لخص ديزنبري فرضيته بأن الاستهلاك لا يعتمد على الدخل المطلق إنما على الدخل النسبي، أي إنَّ إنفاق الأسرة يتوقف على إنفاق الأسر الأخرى التي تعيش مجاورة لتلك الأسرة.

كذلك لاحظ ديزنبري أن الاستهلاك العائلي ينقص بنسبة أقل من الدخل في فترة الركود، ويزيد بنسبة أقل من الدخل في فترة التوسع. ولكي يفسر هذه الظاهرة أدخل عنصر الاختلال الزمني. وأشار إلى أنَّ النقص القليل في الاستهلاك خلال مرحلة الركود

الاقتصادي يرجع إلى أن الأسر تتحكم في نفقات استهلاكها ليس فقط على أساس دخلها الحالي - كما فكر كينز - لكن أيضا على أساس دخولهم السابقة، وخاصة على أعلى دخل مستلم في السابق. إذ يحاول المستهلكون الحفاظ على مستوى معين لمعيشتهم بين أقرانهم، وذلك باللجوء إلى خفض مدخراتهم في فترات الركود واتجاه دخولهم للانخفاض، أي يقوم المستهلكون بحماية مستوى استهلاكهم بتخفيض إداخراهم. على العكس في فترة الازدهار، حيث يرتفع الاستهلاك ببطء، لأن زيادة الدخل تسمح للأسر بإعادة تكوين ادخارها. وعندما يتجاوز الدخل المستوى السابق الأعلى يبدأ الاستهلاك بشكل أقوى. (برنيه وسيمون، ١٩٨٩). صاغ ديزنبري دالته في الاستهلاك كالاتي:

$$C_t = c_0 + aY_{dt} + bY_{d(max)} + U_t$$

حيث:

$$C = \text{الاستهلاك الجاري}$$

$$Y_{dt} = \text{الدخل الحالي}$$

$$Y_{d(max)} = \text{أعلى دخل حصل عليه المستهلك خلال الفترة الماضية، وعادة}$$

بحسب دخل الفترة السابقة كأعلى دخل.

٢-٣ فرضية الدخل الدائم. Permanent Income Hypothesis

نتيجة لعدم قدرة دالة الاستهلاك الكينزية على تفسير الاستهلاك باستخدام البيانات المقطعية أو بيانات السلاسل الزمنية؛ اقترح فريدمان Freidman عام ١٩٥٧م فرضية الدخل الدائم؛ والتي تعتمد على عدة عناصر أساسية، هي:

١. افترض أن الدخل الفعلي (Y) للأسرة في فترة زمنية معينة ينقسم إلى عنصرين،

هما: الدخل الدائم Income Permanent، والدخل الانتقالي Transitory. فالدخل الدائم (Y_p) عند فريدمان هو ذلك القسم من الدخل الحالي الذي يتصف بالاستمرارية والاستقرار (مثل الراتب والعلاوة الشهرية)، أي هو المقدار من الدخل الذي تستطيع الأسرة أن تنفقه دون أن تمس ثروتها. ويقصد بالثروة القيمة الحالية للدخل المتوقع أن تحصل عليه الأسرة في المستقبل. أي هو

متوسط دخل المستهلك المتوقع عبر فترة معينة من الزمن، لذا يعتمد المستهلك في استهلاكه ليس فقط على دخله الجاري ولكن أيضاً على الدخل المتوقع في المستقبل. أما الدخل الانتقالي (Y_T) أو العابر أو الفجائي فقد يفسر على أنه الدخل الغير متوقع مثل المكافأة التشجيعية، وهو إما أن يكون موجباً أو سالباً. أي طبقاً لفرضية فريدمان فإن الدخل الفعلي يتكون من الدخل الدائم والانتقالي كالآتي:

٢. افترض أنه ليس هناك علاقة بين الدخل الدائم والدخل الانتقالي، وهذا صحيح لأن أي تقلبات تحدث في الدخل لا تؤثر على الدخل الدائم، إنما هي عملية فجائية سرعان ما تنتهي، كما افترض عدم وجود علاقة بين الاستهلاك الدائم والاستهلاك الانتقالي أو العابر، وافترض - أيضاً - عدم وجود علاقة بين الدخل الانتقالي والاستهلاك العابر، بمعنى أن: الميل الحدي للاستهلاك يكون صفرأ أي $MPC = Zero$. وقد كان هذا الافتراض مجال انتقاد الاقتصاديين، حيث قالوا: إنَّ هناك علاقة بين الدخل الانتقالي والاستهلاك الانتقالي. فلو أن شخصاً كان يخطط لشراء سلعة معينة وحدث عارض له أدى إلى وجود دخل انتقالي سالب، فقد لا يشتري السلعة؛ مما يعني حدوث استهلاك انتقالي سالب، أي إنَّ الميل الحدي للاستهلاك ليس صفرأ بل موجباً. هذا كما أن الميل المتوسط ليس ثابتاً كما يفترض فريدمان، حيث أثبت الاقتصاديون أن الميل المتوسط للاستهلاك لدى الأسر الفقيرة أكبر منه لدى الأسر الغنية.

٢-٤ فرضية دورة الحياة. Life Cycle Hypothesis

جاء بهذه الفرضية كلٌّ من Modigliani and Ando (١٩٦٣)، وترى هذه الفرضية أن الفرد لا بد وأن يحصل على مستوى استهلاكي مستقر خلال فترة حياته، وليس خلال فترة زمنية محددة، كما هو الحال في الدالة الكينزية التي تعتمد على الدخل الجاري، أو فرضية الدخل الدائم التي تعتمد على تأثير الدخل خلال أفق زمني محدد. إذاً فرضية دورة الحياة هي نموذج للاستهلاك المستقر عبر أفق زمني مقيد بفترة الحياة بالنسبة للفرد، وبغض النظر عن تقلبات الدخل. هذان العالمان حددا في دراستهما

لفرضية دورة الحياة مجموعة الموارد المتاحة للمستهلك، والتي يعتمد عليها الاستهلاك الجاري وهي: الدخل الجاري، والدخل المتوقع في المستقبل خلال العمر المتبقي من حياة المستهلك، وصافي الثروة في نهاية الفترة السابقة (المهدي، ١٩٩٨). وطبقا لهذه النظرية تكون دالة الاستهلاك كالتالي:

$$C_t = a_1 Y_t + a_2 Y_t^e + a_3 W_{t-1} + u_t$$

حيث: Y_t = الدخل الجاري القابل للإنفاق.

Y_t^e = الدخل المتوقع خلال العمر المتبقي للمستهلك.

W_{t-1} = رصيد الثروة في نهاية الفترة السابقة

ونظرا لصعوبة قياس الدخل المتوقع خلال العمر المتبقي Y_t^e ، أشار المهدي بأن الأستاذين افترضوا أن الدخل المتوقع عبارة عن نسبة قريبة من الواحد الصحيح من الدخل الجاري، حيث: $Y_t = a Y_t^e$ حيث $a \approx 1$ وبهذا نحصل على دالة الاستهلاك التي توضح أن الاستهلاك الجاري دالة في الدخل الجاري، ورصيد الثروة المبطل كالتالي:

$$C_t = a_1 Y_t + a_2 W_{t-1} + u_t$$

يعاب على هذه النظرية أنها أهملت بعض العوامل الاجتماعية والثقافية التي تؤثر على رغبات الأفراد وميولهم في تراكم الثروة، علما بأن الثروات لا تتكون بسبب التراكم التجميعي فيما بين الدخل والاستهلاك بقدر ما تتكون من الارث. نظرا لصعوبة قياس وتقدير حجم الثروة، يتم عادة في أغلب الدراسات التعبير عنها بمتغير آخر، مثل: حجم المعروض النقدي بالمفهوم الواسع، أو تكوين رأس المال.

٥-٢ فرضية العادات الاستهلاكية (فرضية برون). **the Habit Formation Hypothesis.**

تعرضت فرضية الدخل النسبي لديزنييري إلى انتقادات نتيجة المشاكل الناجمة عن استخدام الدخل الجاري والدخل المبطل كمتغيرات مستقلة في نفس الدالة. لذا في عام

(٥) يمكن الحصول على الدخل المتوقع، وذلك بعمل الحدار للمتغير مع نفسه لفترة زمنية سابقة.

١٩٥٢ قام العالم برون "Brown" بصياغة فرضية بديلة، تأخذ في الاعتبار الاستهلاك المبطل عاملاً مستقلاً بجانب الدخل المتاح، وذلك حتى يمكن الأخذ بعين الاعتبار تأثيرات العادات في سلوك المستهلك. وحيث إن زيادة مستوى الإنفاق الاستهلاكي الخاص في الفترة السابقة سوف تؤدي إلى زيادة مستوى الإنفاق الاستهلاكي الحالي، وذلك لأن الفرد تعود على نمط معين من الاستهلاك، ومن الصعب التخلي عنه. أي السلوك الاستهلاكي يكتسب بالعادات، وبالتالي فإن الأسر التي ينخفض دخلها الحقيقي المتاح سوف تحاول الحفاظ على نمطها الاستهلاكي (Mehdizadeh, 1980)، وبذلك تصبح المعادلة كالتالي:

$$C_t = c_0 + aY_t + bC_{t-1} + U_t$$

ملخص هذا الفصل؛ هو أن الفرضية الكنزوية قد صاغت لنا علاقة صريحة واضحة بين الاستهلاك والدخل. هذه العلاقة هي علاقة تناسبية؛ تنص على أن زيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الاستهلاك ولكن بنسبة أقل من نسبة زيادة الدخل. جاءت بعد ذلك عدة فرضيات، أغلبها أوضحت بأن فرضية كينز صحيحة في مفهوما ونقاطها العامة، وأن الاستهلاك يرتبط فعلاً بالدخل، ولكن الاختلاف بينهم يتركز على نوع الدخل. فرأت الفرضية الكنزوية أن العامل المؤثر الوحيد في الاستهلاك هو الدخل الجاري. أما فرضية الدخل النسبي فتري أن الاستهلاك يعتمد على الدخل النسبي وليس المطلق، لكون الأسرة تعتمد في استهلاكها على استهلاك الأسر المجاورة لها. وبينت أيضاً أنه لا يمكن الرجوع على دالة الاستهلاك عند انخفاض الدخل. وفرضية الدخل الدائم بينت أن الاستهلاك يمثل نسبة ثابتة من الدخل الدائم مقسمة الدخل عموماً إلى دخل دائم ودخل انتقالي. واعتمدت فرضية دورة الحياة على الدخل الجاري، والدخل المتوقع في المستقبل خلال العمر المتبقي من حياة المستهلك، وصافي الثروة في نهاية الفترة السابقة. واعتمدت الفرضية الأخيرة لبرون بأن لها تأثيراً مهماً على الإنفاق الاستهلاكي.

(٣) الدراسات السابقة.

نظرا لأهمية الاستهلاك ظهرت العديد من الدراسات الخاصة به، اهتمت هذه الدراسة بالتطرق لبعض الدراسات التي تهتم بالتحليل التطبيقي لبعض نظريات سلوك الاستهلاك في الدول النامية.

اهتم (الحسن، ١٩٧٩) بدراسة دالة الاستهلاك على العراق، فقام بدراستها للفترة من ١٩٦٥ - ١٩٧٥. وقسم الدراسة إلى ثلاث نقاط رئيسة كالآتي: أهمية دراسة دالة الاستهلاك الخاص، والعوامل المؤثرة على الاستهلاك الخاص، وتقدير دالة الاستهلاك الخاص رياضيا بالأسعار الجارية. واستخدم - فقط - عاملين مستقلين هما الدخل والرقم القياسي لأسعار المستهلك، ولم يتطرق للعوامل الأخرى التي ذكرها في سياق دراسته، وهي: السكان، والعادات والتقاليد، والمنتجات الجديدة، وذلك بسبب عدم توفر سلاسل زمنية دقيقة تمكنه من إدخالهم كعوامل مستقلة مؤثرة في دالة الاستهلاك، رغم أن تلك العوامل تؤدي دورا كبيرا في التأثير على حجم الاستهلاك، ومن ثم على دالة الاستهلاك. الباحث اقترح ثلاث دوال، الدالة الخطية والدالة اللوغارتمية والدالة نصف اللوغارتمية. ووجد أن أفضل هذه الصيغ لتمثيل البيانات المستخدمة هي الصيغة الخطية، وذلك لأنها تعطي أكبر معامل تحديد. ولخص دراسته بأن الدخل يعتبر عاملاً له تأثير قوي على الاستهلاك، فزيادة الأول يزداد الثاني، وهذا يتفق مع ما تنص عليه أغلب النظريات الاقتصادية، كنظرية كينز، ونظرية فريدمان، ونظرية ديزنبري.

قام Mehdezadeh (١٩٨٠) بدراسة هدفها الرئيس القيام بتحليل تطبيقي لبعض نظريات سلوك الاستهلاك الخاص على الاقتصاد الإيراني كدراسة على الدول الأقل نمواً. ، اختار خمس نظريات كالآتي: فرضية الدخل المطلق، وفرضية الدخل النسبي، وفرضية الدخل الدائم، وفرضية العادات والتقاليد، وأخيرا فرضية الأصول السائلة أو المتداولة. ووجد أن هناك علاقة طردية قوية ما بين الإنفاق الاستهلاكي ومستوى الدخل، ولكن ليس هو العامل الوحيد الذي يؤثر على الاستهلاك، حيث أثبت

أن فرضية العادات والتقاليد وفرضية الأصول المتداولة لهما تأثير قوي على الاستهلاك الخاص في إيران، أما فرضية الدخل النسبي وفرضية الدخل الدائم فلم تعطيا نتائج إحصائية ذات معنوية إحصائية.

قام (متولي, 1989) باختبار أربعة افتراضات تبحث في علاقة الاستهلاك بالدخل، وقام بتقديرها على ثلاثين دولة إسلامية. هذه الافتراضات هي كالآتي: افتراض الدخل المطلق، وافتراض الدخل النسبي، وافتراض الدخل الدائم وأخيرا افتراض دورة الحياة. ووضح بأن هذه الافتراضات تتضمن مسلمات تعكس أثر إعادة توزيع الدخل على الإنفاق الاستهلاكي. لذا حاول في دراسته تحديد الآثار المترتبة على إعادة توزيع الدخل على الإنفاق الاستهلاكي الخاص للمجتمع الإسلامي محل الدراسة، طبقا لكل من افتراضات الاستهلاك المختلفة، توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: أثبت التحليل القياسي أن الإنفاق الاستهلاكي في الدول الإسلامية المعاصرة لا يتماشى مع افتراض الدخل النسبي وافتراض دورة الحياة،^٦ حيث أحكام الشريعة الإسلامية لا تسمح بالإسراف والبخس وحب الظهور. كما أن افتراض الدخل المطلق التقليدي لم تثبت أفضليته على باقي الافتراضات إلا في دولتين فقط من ثلاثين دولة إسلامية غطتها الدراسة. هذا النتيجة الأخيرة توضح أن الإنفاق الاستهلاكي طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية قد لا يتوقف على الدخل الحالي بالصورة التي أوضحها الاقتصادي كينز، ولخص أن افتراض الدخل الدائم يعطي أفضل النتائج الإحصائية لتفسير سلوك الإنفاق الاستهلاكي في الدول الإسلامية المعاصرة.

في دراسة لنقادي وهاشم (١٩٩١)؛ استعانا بسلاسل زمنية من البيانات للفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٩، وقاما بتقدير دالة الاستهلاك الكلي السعودي في الأمدين القصير والطويل طبقا للنظرية الكينزية، وكذلك استخدمنا بعض النظريات الخاصة بتفسير

(٦) على عكس من ذلك الدراسة التي عملت عام ١٩٩١ لنقادي وهشام، حيث أثبتنا أن هاتين النظريتين تناسبان المجتمع السعودي، كأحد الدول الإسلامية.

السلوك الاستهلاكي، كنظرية الدخل النسبي، ونظرية الدخل الدائم، ونظرية دورة الحياة، وذلك لتحليل سلوك الإنفاق الاستهلاك الكلي في المملكة العربية السعودية، واختيار أيها أكثر ملاءمةً وتطبيقاً بالنسبة للاقتصاد السعودي. الباحثان استخدمتا المتغيرات التالية، الاستهلاك الكلي الحقيقي متغيراً تابعاً أما المتغيرات المستقلة التي استخدمت - حسب فروض كل نظرية - فهي: الدخل الحقيقي (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي)، والثروة (التعريف الواسع للنقود - ن^٣)، والاستهلاك الكلي الحقيقي متباطئاً فترة واحدة. ووجدوا بأن الميل الحدي للاستهلاك في الأمد القصير أكبر نسبياً من الميل الحدي للاستهلاك في الأمد الطويل، ويرجع ذلك إلى استجابة الاستهلاك للتغير في مستويات الدخل في الأمد القصير لمحاولة الإبقاء على مستوى معين من المعيشة، وأرجعوا بأن الانخفاض النسبي في قيمة الميل الحدي للاستهلاك في الأمد الطويل سببه أن جزءاً كبيراً من الدخل ينفق لأغراض أخرى غير الاستهلاك. وأكدوا بأن تطبيق كلٍّ من نظرية الدخل النسبي ونظرية دورة الحياة أعطيتنا أفضل النتائج، أي إنهما مناسبتان للمجتمع السعودي. أخيراً الباحثان ختما بحثهما بأن الاستهلاك يمثل نسبة كبيرة من حجم الإنفاق المحلي الاجمالي، ولخصاً بأن الاستجابة الإيجابية للاستهلاك تعكس أهمية مستوى الدخل كعاملاً مستقلاً له تأثير على مستويات الاستهلاك.

دراسة المؤمني (١٩٩٦) استهدفت هذه الدراسة استعراض دوال الاستهلاك وشرحها بصورتها المختصرة كما جاءت في أدبيات الاقتصاد الكلي، وتقدير تلك الدوال باستخدام بيانات عن الاقتصاد الأردني، واستقصاء أهم محددات الإنفاق الاستهلاكي الخاص في الأردن. الباحث أوضح أنّ بعض دوال الاستهلاك كدالة كينز، ودالة دوزنبييري، ودالة براون ودالة فريدمان تمثل دوال الاستهلاك في الدول المتقدمة، لذا قام بتطبيق اقتراح الاقتصادي كلين أن النماذج القياسية في الدول النامية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الخصائص الديموغرافية. ويمكن القيام بذلك بإتباع إحدى الطريقتين: (١) إضافة متغير آخر مع العوامل المستقلة، يمثل إما عدد السكان أو معدل النمو

السكاني. ٢) قياس الدوال السابقة في صورة نصيب الفرد. وأشار إلى أن الطريقة الثانية تحبذ من الناحية القياسية كونها تخفض حالة الارتباط الخطي وحالة الارتباط الذاتي؛ كونهما من أهم مشكلات بناء النماذج القياسية؛ في الدول النامية. لذا قام بإعادة تقدير الدوال السابقة بصورهم المعدلة لوضع الدول النامية، مع إضافة دالة التقاليد الاستهلاكية والمعروفة بفرضية هوثكار وتيلور. أكدت النتائج القياسية أن الدخل المتاح، والدخل الحالي في الفترة السابقة، والتغير في الدخل المتاح، إضافة إلى الإنفاق الاستهلاكي في الفترة السابقة - من المحددات الرئيسية للإنفاق الاستهلاكي الخاص في الأردن. وأخيراً قام باختبار مجموعة من العوامل التي يفترض أن تفسر الإنفاق الاستهلاكي الخاص في الأردن بغض النظر عن فرضيات دالة الاستهلاك، والتي من أهمها: الناتج المحلي الاجمالي (الدخل)، والإنفاق الاستهلاكي للفترة السابقة، وحوالات العاملين في الخارج، والتضخم، وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي؛ كأهم محددات الإنفاق الاستهلاكي الخاص في الأردن خلال فترة الدراسة من عام ١٩٦٩ إلى ١٩٩٢. المحميد (١٩٩٩) قام باختبار حساسية الاستهلاك الخاص على تغيرات الدخل في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة من ١٩٧١ إلى ١٩٩٧. ركز في دراسته على متغيري الاستهلاك والدخل لمعرفة مدى استجابة الأول إلى الثاني - أو ما يعرف بقيود السيولة، وذلك لثلاث فترات زمنية، كالتالي: الفترة الأولى (١٩٧١-١٩٩٧)؛ وذلك لمعرفة الأثر الكلي للتغيرات الهيكلية التي مر بها الاقتصاد الخليجي، الفترة الثانية (١٩٧١-١٩٨٣)؛ حيث تضخم الإيرادات الحكومية وزيادة دخول الأفراد - مرحلة الطفرة، الفترة الثالثة (١٩٨٤-١٩٩٧)؛ وهي مرحلة ما بعد الطفرة، وكيف يتأثر الاستهلاك الخاص نتيجة لانخفاض الدخل وظهور العجز الحكومي وتراكم الدين العام في اقتصاديات المنطقة. تم الحصول على البيانات من إحصاءات التمويل الدولية (International Financial Statistics) وبيانات من منظمة الخليج للاستشارات الصناعية - ملف الخليج الإحصائي خاصة دولتي قطر والبحرين، وكذلك التقرير الاقتصادي العربي الموحد. النتائج التي حصل الباحث عليها توضح أهمية وجود قيود

السيولة لدى دول مجلس التعاون الخليجي. وأن تغيرات الدخل لدول المجلس تؤثر تأثيراً مباشراً على استهلاك الأفراد؛ حيث تحمل جميع متغيرات الدخل الإشارة المتوقعة نفسها؛ مما يؤكد العلاقة الموجبة بين الدخل والاستهلاك في دول مجلس التعاون. استهدفت دراسة بشرول (٢٠١١/٢٠١٠) تقدير الاستهلاك العائلي ومعرفة أهم العوامل التي يمكن أن تؤثر على الاستهلاك العائلي في الجزائر للفترة من ١٩٧٠ الى غاية ٢٠٠٩. هذه الدراسة تطرق الى ثلاث مباحث من أجل الإلمام بالأسس النظرية لمحددات الاستهلاك كالتالي: المبحث الاول تناول النظريات الاقتصادية التي اهتمت بمتغير الدخل كمحدد رئيسي للاستهلاك كنظرية الدخل المطلق لكينز، إسهامات ديزنبري في تفسير ظاهرة الاستهلاك وأخيراً نظرية العادات لبرون. المبحث الثاني تعرض للنظريات التي اهتمت بمتغير الثروة كمحدد رئيسي للاستهلاك كنظرية الدخل الدائم لفريدمان ونظرية دورة الحياة لموديغلياني، وأخيراً المبحث الثالث يتعرض لأهم العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية التي اهتمتها كلياً او جزئياً النظرية السابقة للاستهلاك مثل المستوى العام للأسعار، توزيع الدخل، العوامل البيئية وغيرها من العوامل الأخرى. أثبتت تقديرات النماذج القياسية للنظريات المفسرة للاستهلاك العائلي أن نموذج هوتاكار-تايلور يعتبر النموذج الأقرب لتفسير الاستهلاك العائلي في الجزائر نظراً لكون النتائج المتحصل عليها من تقدير هذا النموذج كانت الأفضل مقارنة بنتائج تقدير النماذج الأخرى كدالة الاستهلاك لكينز، وفريدمان وديزنبري وغيره، ومن خلال نتائج تقدير هذا النموذج نشير الى أن ٩٩.٢٣% من تغيرات الاستهلاك العائلي في الجزائر يفسرها كل من الدخل العائلي المتاح والدخل السابق بالإضافة الى الاستهلاك للفترة السابقة، وقد كانت كل المعاملات معنوية، كما تجاوز هذا النموذج كافة إحصائيات فحص البواقي.

دراسة ميغاري (٢٠١٤) قامت بدراسة دوال الاستهلاك في بعض بلدان شمال إفريقيا باستعمال نماذج بيانات بانيل (١٩٩٠-٢٠٠٩). هذه الدراسة تحول ايجاد نموذج قياسي لسلوك الاستهلاك يتماشى وحالة بعض بلدان شمال إفريقيا. ومن أهم

النتائج التي توصلت إليها أن دالة الاستهلاك الكينزية أساس الدراسات التي تناولت الاستهلاك الكلي، وأن الدخل المتاح هو المحدد الرئيسي للاستهلاك في بلدان شمال إفريقيا، وأن الإنفاق الاستهلاكي متقارب في بلدان شمال إفريقيا، وأخيرا هذه الدراسة وجدت أن نموذج دورة الحياة لمودوغلياني وأندو يتناسب مع سلوك استهلاك المستهلك في بلدان شمال إفريقيا وأنه يعتبر الأفضل من بين النماذج الأخرى.

الحسبان (٢٠١٦) أهتم بتقدير دوال الاستهلاك الخاص في الأردن خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٥، بالاعتماد على فرضية الدخل المطلق وفرضية الدخل الدائم، واستخدمت طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية لتقدير كلا الدالتين. دراسته بينت أن دالة الدخل الدائم تتناسب بيانات الاقتصاد الأردني بشكل أفضل من دالة الدخل المطلق، حيث كانت القيمة الاحصائية للأخيرة أقل، مما يدل على جودة دالة الدخل الدائم، وهذا يوضح أنه يمكن الاعتماد عليها في تمثيل دالة الاستهلاك الخاص في الأردن.

مخاليف وطارق (٢٠١٧) حاولا معرفة العوامل الأساسية المحددة للاستهلاك في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من ١٩٩٠-٢٠١٥ باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية، وقد اوضحت نتائج هذه الدراسة أن كل من نظريتي الدخل المطلق والدخل الدائم تفسر سلوك استهلاك العائلات الجزائرية، حيث تبين أن هناك أثر ايجابي للدخل المتاح على الاستهلاك كما ورد في نظرية الدخل المطلق، وكما تبين أن هناك علاقة ايجابية بين الاستهلاك وكل من الدخل الدائم والدخل العابر، وهو ما يتوافق ونظرية الدخل الدائم لفريدمان.

تطرقت دراسة هشام، وضيف الله، ومهاوات (٢٠١٨) إلى دراسة وصفية للاستهلاك العائلي في الجزائر عن طريق تعريف الاستهلاك العائلي، وذكر خصائصه لدى المواطن الجزائري، وعرض أنواع العائلات في الجزائر وتطورها. وحرصت على إبراز مفهوم الاستهلاك وأهم العوامل المؤثرة فيه، والنظريات المفسره له. ثم قامت بدراسة قياسية للاستهلاك العائلي في الجزائر خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٦، وتوصلت إلى أن نموذج تايلور هو أفضل نموذج لتفسير سلوك الاستهلاك العائلي في الجزائر.

نلاحظ أنه كل هذه الدراسات توضح أن هناك علاقة صريحة واضحة بين الاستهلاك والدخل، بغض النظر عن نوع هذا الدخل. وأي تغير في الدخل يؤدي إلى تغير الاستهلاك والانتقال من نقطة إلى أخرى على دالة الاستهلاك.

(٤) التحليل القياسي لدوال الاستهلاك الخاصة.

٤-١ منهج الدراسة.

تعتمد المنهجية المستخدمة في هذا البحث على إجراء تقدير لبعض فرضيات الاستهلاك بصورتها التي جاءت في أدبيات الاقتصاد الكلي؛ كفرضية الدخل المطلق، وفرضية الدخل النسبي، وفرضية الدخل الدائم، وفرضية دورة الحياة، وأخيراً فرضية العادات الاستهلاكية؛ وباستخدام أدوات إحصائية مناسبة لإجراء الاختبارات اللازمة لقياس واختيار النموذج الأنسب لدالة الاستهلاك في المملكة العربية السعودية خلال الفترة الممتدة من ١٩٧٠ إلى ٢٠١٥، مع مراعاة عدة نقاط قد تساهم في إعطاء تفسير أكثر دقة لسلوك الإنفاق الاستهلاكي الخاص في المملكة العربية السعودية وهذه النقاط كالآتي: ١. استخدام اختبارات جذور الوحدة لمعرفة مدى سكون السلاسل الزمنية المستخدمة واستقرارها، ٢. استخدام ثلاث مراحل (نماذج) لكل فرضية كالآتي: المرحلة الأولى - مرحلة قبل التسكين: استخدام السلاسل الزمنية الأصلية، المرحلة الثانية - مرحلة التسكين: استخدام الفروق لتسكين السلاسل الزمنية لضمان الحصول على نتائج غير مزيفة، المرحلة الثالثة: استخدام مقترحات كلين الخاصة بالدول النامية، ٣. استخدام اختبار Chow Test للنموذج الأنسب لدالة الاستهلاك في المملكة العربية السعودية؛ لمعرفة مدى معنوية معامل المتغيرات المستقلة لفترة ما قبل حرب الخليج وبعدها، مما قد يساعد على معرفة مدى وجود أي تحول هيكلية أثر على الإنفاق الاستهلاكي في المملكة العربية السعودية. وتم الاستعانة بالبرمجة الإحصائية لبرنامج (E-Views) لإجراء تقدير وتحليل لفرضيات الاستهلاك المحددة في هذه الدراسة.

(Ofwona,2013؛ Ozaeta,1969؛ Hadden,1963).

(٢-٤) السلاسل الزمنية (البيانات)

١. استخدام بيانات حقيقية من ١٩٧٠ - ٢٠١٥ لجميع المتغيرات، حيث تم تقسيم جميع

البيانات الاسمية للمتغيرات على مخفض الناتج المحلي الإجمالي وضربها في ١٠٠.

٢. $C_t =$ الإنفاق الاستهلاكي الخاص متغيراً تابعاً.

٣. $Yd_t =$ الدخل الخاص الحقيقي.

أستخدم البسام (٢٠٠٩) الناتج الإجمالي غير النفطي كبديل عن الدخل الخاص نظراً لعدم توفر بيانات منشورة عن الدخل الخاص؛ وهذا ما تم تطبيقه في هذه الدراسة.^٧

٤. $Yd_{pt} =$ الدخل الحقيقي الدائم، و $T_t =$ الدخل الحقيقي العابر.^٨

أشار المهدي (١٩٩٨) إلى أنه من الممكن إعداد سلسلة زمنية لمشاهدات الدخل الدائم كمتغيراً مستقلاً وذلك عن طريق حساب المتوسط المرجح لثلاث سنوات ماضية، أو عن طريق إجراء انحدار خطي لمتغير الدخل المتاح على الزمن، والقيم المقدره تستخدم على أنها سلسلة الدخل الدائم، والفرق بين القيم المقدره للدخل الدائم والقيمة الفعلية للدخل تعبر عن مقدار الدخل العابر، وتم اعتماد طريقة حساب المتوسط المرجح لثلاث سنوات سابقة.

٥. $W_{t-1} =$ الثروة للفترة السابقة، وهي تساوي مجموع التكوين الرأسمالي الثابت مع التغير في المخزون.

أشار البسام (٢٠٠٩) إلى أن الشنبري في عام ٢٠٠٨ استخدم مجموع الاصول المالية ومجموع التكوين الرأسمالي بالتناوب كمقياسين تقريبيين لمتغير الثروة؛ من أجل معرفة تأثير هذا المتغير المستقل على سلوكيات الإنفاق الاستهلاكي بالمملكة العربية السعودية. في هذه الدراسة سوف يستخدم مجموع التكوين الرأسمالي الثابت مع التغير في المخزون كمقياس تقريبي لمتغير الثروة.

(٧) دراسة البسام (٢٠٠٩) استعانت بالناتج الاجمالي غير النفطي مقياساً للدخل الخاص.

(٨) دراسة هشام ونقادي (١٩٩١) لم تنطبق هذه الآلية في احتساب الدخل الدائم والدخل العابر.

٦. مقترحات الاقتصادي كلين الخاصة بالدول النامية.

أشار المؤمني (١٩٩٦) إلى أنّ الاقتصادي كلين اقترح أن النماذج القياسية في الدول النامية يجب أن تأخذ الخصائص الديموغرافية بعين الاعتبار، وذلك بإضافة عدد السكان أو معدل النمو السكاني كمتغيراً تفسيرياً، أو قياس الدوال في صورة نصيب الفرد، والأخير هو ما تم تطبيقه في هذه الدراسة، حيث تم تقدير جميع دوال الاستهلاك المحددة في هذه الدراسة في صورة نصيب الفرد.

(٤-٣) اختبارات استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات.

في عام ١٩٧٤م أشارا العالمان السويديان Granger and Newbold بضرورة قياس استقرارية السلاسل الزمنية، وأفادا أن المقدرات والاختبارات الإحصائية التي تنتج عن إجراء الانحدار لسلاسل زمنية غير مستقرة تعتبر نتائج غير سليمة وزائفة (Spurious Correlation)، ولا يمكن الاطمئنان إلى نتائج الاستدلال الإحصائي على مقدراتها. لذلك من الأهمية فحص خواص السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، والتأكد من مدى سكونها^٩، وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدة. وبهذا لا يمكن الاعتماد على نتائج اختبارات معامل التحديد R^2 واختباري T و F للاستدلال على وجود العلاقة بين متغيرات الدراسة، دون مراعاة لخصائص السلاسل الزمنية المستخدمة، أي افتراض أن السلاسل الزمنية ساكنة أو مستقرة. إن استقرار السلاسل الزمنية يعتبر من الأمور المهمة التي يتحتم الأخذ بها قبل البدء بإجراء اختبارات التحليل الإحصائي. (Griffiths وآخرون، 1993؛ الحكمي، ٢٠٠٦؛ السيفو، ٢٠٠٦؛ عبدالقادر، ٢٠٠٧).

وهناك العديد من اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Tests)، تستخدم لفحص خواص السلاسل الزمنية وتحديد ما إذا كانت المتغيرات ساكنة من خلال المستوى أو بعد أخذ الفروق، إلا أننا سوف نستخدم اختبارين: اختبار دكي - فولر المركب أو الموسع (Augmented Dickey-Fuller Test- ADF)، واختبار فليب

(٩) السلسلة الزمنية الساكنة هي التي تظل متوسطاتها وتباينها وتغايرها ثابتة مع مرور الزمن.

- بيرين (Phillips Perron Test-PP). ويتم اختبار فرضية العدم ($H_0: \delta = 0$) بوجود جذر وحدة من خلال مقارنة إحصائية تاو (τ) المقدره للمعلمة (δ) مع القيم الجدولية لدكي- فوللر والمطورة أيضا بواسطة (Mackinnon, 1991)، فإذا كانت القيمة المطلقة لإحصائية (τ) المحسوبة تتجاوز القيمة المطلقة لدكي- فوللر، فإنها تكون معنوية، وعليه نرفض فرضية العدم، ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود جذور الوحدة ($H_1: \delta < 0$)، أي إنَّ السلسلة الزمنية ساكنة في مستواها، وأي أنها متكاملة من الدرجة صفر ($I \sim (0)$)، أما إذا كانت أقل من القيمة الجدولية، فيتم رفض الفرضية البديلة، والقبول بفرضية العدم التي تنص على وجود جذور الوحدة، ومن ثم نقوم باختبار سكون الفروق الأول (First Difference) للسلسلة، وإذا كان غير ساكن نكرر للفرق من درجة أعلى ... وهكذا. ولتحديد عدد فترات التباطؤ الزمني ρ المناسبة لاختبار (ADF) يتم استخدام معيار (Schwarz Info Criterion) أما بالنسبة لاختبار فليب - بيرين (Phillip-Perron Test) فيعتمد تقديره على معادلة ديكى- فوللر نفسها، إلا أنه يختلف عنه في طريقة معالجة وجود الارتباط التسلسلي من الدرجة الأعلى، حيث يقوم بعملية تصحيح غير معلمية (Nonparametric) لإحصائية تاو (τ) للمعلمة (δ)، على حين يقوم اختبار دكي- فوللر بعملية تصحيح معلمية، واختبار دكي- فوللر قائم على فرضية أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية الانحدار الذاتي (Autoregressive-AR)، واختبار فليب - بيرين قائم على افتراض أكثر عمومية، وهو أن السلسلة الزمنية متولدة

(١٠) القيم الجدولية تم احتسابها ضمن مخرجات البرنامج المستخدم في هذه الدراسة (EViews)، وهذه القيم تختلف حسب عدد فترات الإبطاء الداخلة في نموذج الاختبار، والتي قد تم حسابها آليا وفق معيار (Schwarz Info Criterion) بحد أقصى ٩ فترات لاختبار (ADF)، أما لاختبار (PP) فتم احتسابها وفق الاختبار الآلي (Newey-West Bandwidth) باستخدام طريقة (Bartlett Kernel).

(١١) وتسمى كذلك فترة الإبطاء المثالي، وهي الفترة الزمنية التي تضمن عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي أو حدود الأخطاء العشوائية.

(١٢) قيم تاو (τ) المحسوبة عادة تكون سالبة.

بواسطة (Autoregressive Intergrated Moving Average – ARIMA) الانحدار الذاتي للمتوسطات المتحركة المتكاملة. ولتحديد عدد فترات التباطؤ الزمني (ρ) المناسبة لاختبار (PP) يتم استخدام معيار (Newey-West Bandwidth) باستخدام طريقة (Bartlett Kernel). وتتص فرضية العدم في هذين الاختبارين على أن السلسلة الزمنية غير مستقرة، وتحتوي على جذر الوحدة مقابل الفرضية البديلة التي تنص على استقرار السلسلة الزمنية. (Griffiths وآخرون، 1993؛ العبدلي، 2007).

جدول رقم (٢) نتائج اختبارات جذور الوحدة.

اختبار PP ***		اختبار AFD **		رتبة التكامل	المتغيرات
المستوي	الفرق	المستوي	الفرق		
٥.٠٧-*	١.٢٤-	٥.٠٨-*	١.٠١-	الفروق الاولى	$C_t =$ الاستهلاك الخاص
٥.١٤-*	٠.٦٦	٥.٠٧-*	٠.٦٧	الفروق الاولى	$Yd_t =$ الدخل
١٠.٨٣-*	١,٧٩-	١٠.٨٣-*	٢.٠٧ -	الفروق الاولى	$W_{t-1} =$ الثروة
٥.٦٣-*	٢.٦١-	٥.٦٩-*	٣.٠٤-	الفروق الاولى	$Yd_{Pt} =$ الدخل الدائم
٦.١٢-*	٠.١٥-	٠.٧٠-	٠.٦٩-	الفروق الثانية	$Yd_{Tt} =$ الدخل المؤقت

* تعني قبول فرضية الاستقرار عند مستوى ١%.

** تم الاختيار لفترة الإبطاء المناسبة في اختبار (ADF) آليا ووفق معيار (Schwarz Info Criterion) بعد أقصى ٩ فترات.

*** تم الاختيار لفترة الإبطاء المناسبة في اختبار (PP) آليا ووفق الاختيار الآلي (Newey-West Bandwidth) باستخدام طريقة (Bartlett Kernel). المصدر

من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EViews9

وباستعراض البيانات المتعلقة باختبار دكي - فوللر المركب (Augmented Dickey-Fuller Test-ADF)، واختبار فليب - بيرين-Phillip Perron Test (PP) والواردة بجدول رقم (٢)، يتضح أن جميع المتغيرات المستخدمة تحتوي على جذر الوحدة، أي إنها غير مستقرة في المستوى العام في حالة وجود قاطع واتجاه عام، حيث إن قيم تاو (τ) المحسوبة أقل من القيم الحرجة عند مستوى معنوية (١%)، وبهذا لا نستطيع الاعتماد على نتائج الانحدار إلا في حالة أخذ الفروق، وبأخذ الفروق الأولى للمتغيرات المستخدمة، يتضح أن جميعها أصبحت مستقرة - ما عدا (Yd_{Tt})، أي لا تحتوي على جذر الوحدة، حيث إن قيم تاو (τ) أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية ١%، وبهذا تكون المتغيرات مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى. أما بالنسبة للمتغير (Yd_{Tt})، فإن فرضية العدم لا يمكن رفضها في حالة الفرق الأول، ولكن تم رفضها في حالة الفرق الثاني، وتأخذ هذه الدراسة في الاعتبار هذه الاختبارات لكي نحصل على نتائج غير مزيفة، فتستخدم طريقة الفروق للمتغيرات؛ لكي تضمن سكونها عند تقدير دوال الاستهلاك^{١٣}. (جيجاراتي، 2015؛ Gujarati, 1988).

(٤-٤) تقدير فرضية الدخل المطلق:

اقترح كينز دالته كالاتي:

$$C = c_0 + c_1 Y_d$$

حيث: c_0 قاطع الدالة ويمثل الاستهلاك التلقائي. c_1 ميل الدالة ويمثل الميل الحدي للاستهلاك. C يمثل الإنفاق الاستهلاكي، Y_d يمثل الدخل المتاح. وبتقدير هذه الدالة بطريقة المربعات الصغرى تم الحصول على نتائج هذه الفرضية في جدول (٣).

(١٣) وحيث إنه في حالة التكامل من الدرجة الأولى نستطيع تطبيق اختبار التكامل المشترك ثم نموذج تصحيح الخطأ، وفي حالة عدم التكامل من الدرجة نفسها نستطيع تطبيق اختبار نموذج الانحدار الذاتي، وحيث إن هذه الدراسة عبارة عن تطبيق مقارن لعدة فرضيات خاصة بدالة الاستهلاك، تم تطبيق طريقة المربعات الصغرى مع مراعاة تحويل السلاسل الزمنية إلى سلاسل زمنية مستقرة عن طريق استخدام الفروق.

جدول رقم (٣) نتائج فرضية الدخل المطلق

البيان	c	Yd_t	R^2	F-test	D.W
المرحلة الأولى : مرحلة قبل التسكين	٥٠٥٦٩.٨٥	٠.٨٢	٠.٨٥	٢٥٢.٥٩	٠.١٢
T_{test}	١.٧٥	١٥.٨٩			
Prob	٠.٠٩	٠.٠٠	٠.٨٣	٠.٠٠	
المرحلة الثانية: مرحلة التسكين	٢٠٢٧.٣٥-	٠.٩٠		٢١٩.٥٢	١.٦٨
T_{test}	٠.٥١-	١٤.٨٢			
Prob	٠.٦١	٠.٠٠		٠.٠٠	
المرحلة الثالثة: مرحلة مقترحات كلين	٣٠.٦٠-	٠.٧٩		٩٨.٩٠	١.٧٥
T_{test}	٠.٠٩-	٩.٩٤			
Prob	٠.٩٣	٠.٠٠	٠.٧٠	٠.٠٠	

يوضح الجدول رقم (٣) النتائج الإحصائية لتقدير دالة الاستهلاك السعودي حسب فرضية كينز. فبالنظر إلى الدوال في المراحل الثلاث، يلاحظ أن جميع إشارات معاملات الدخل جاءت كما هو متوقع، حيث تشير إلى العلاقة الإيجابية ما بين الاستهلاك الخاص السعودي والدخل، مما يؤكد بنسبة عالية أن التغيرات في الاستهلاك الخاص يمكن تفسيرها بالتغيرات في الدخل. أما قيم معامل الميل الحدي للاستهلاك فذو معنوية إحصائية مما يدل على أهمية الدخل في تفسير التغير في مستوى الاستهلاك الخاص بالمملكة العربية السعودية. ويلاحظ أنه على الرغم من الحصول على معامل تحديد مرتفع نسبياً، ومعاملات الدالة معنوية عند مستوى ٥%، ما عدا العامل الثابت، فإن التقديرات تعاني من وجود ارتباط ذاتي للبواقي في المرحلة الأولى، أما المرحلتان الثانية (مرحلة التسكين) والثالثة (مرحلة مقترحات كلين) فتشيران إلى عدم وجود ارتباط ذاتي نتيجة تسكين البيانات وتطبيق مقترحات كلين الخاصة بالدول النامية

بالترتيب^٤. وهذه النتائج المعنوية الخاصة بالمرحلتين الثانية والثالثة أعطت انطباعاً بأن هذه الفرضية ذات أهمية كبيرة في توضيح سلوك المستهلك السعودي^٥.

(٤-٥) تقدير فرضية الدخل النسبي:

تكتب دالة الاستهلاك حسب هذه الفرضية كالآتي:

$$C_t = c_0 + aY_{dt} + bY_{d(t-1)} + U_t$$

حيث تقيس a مقدار استجابة الاستهلاك لتغيرات الدخل الحالي، بينما تقيس b مقدار استجابة الاستهلاك للتغيرات التي تجري على أعلى دخل حصل عليه المستهلك. و $d(t-1)$ تعبر عن أعلى دخل تحقق للمستهلك.

جدول رقم (٤) نتائج دالة الدخل النسبي

البيان	c	Y_{dt}	$Y_{d(t-1)}$	R ²	F-test	D.W
المرحلة الأولى: قبل التسكين	٣٥١٢١.٠٥	٠.٥٥	٠.٣٢٠			٠.٢٨
T_{test}	١.٠٨	٣.٠٣	١.٥٧			
$Prob$	٠.٢٩	٠.٠٠	٠.١٣	٠.٨٥	١١٩.٦٢	
المرحلة الثانية: التسكين	١٦٧٤.٦٧-	٠.٩٠	٠.٠٢ -			١.٦٧
T_{test}	٠.٣٨ -	١٤.٤٥	٠.٢٩ -			
$Prob$	٠.٧٠	٠.٠٠	٠.٧٧	٠.٨٤	١٠٤.٥٨	
المرحلة الثالثة: مقترحات كلين	٣٣.٢٣-	٠.٨٠٠	٠.١٠			١.٨٩
T_{test}	٠.١٠-	٩.٩٣٠	١.٢٢			
$Prob$	٠.٩٢	٠.٠٠٠	٠.٢٣	٠.٧١	٤٩.٥٧	

(١٤) أشار جوجاراتي (٢٠١٥، ٦١٢) أنه إذا كانت السلسلة الزمنية لأصلية غير ساكنة، أنه عادة ما يؤدي الحصول على فروقها الأولى إلى تسكينها. وبالتالي تحويل الفروق الأولى لها منفعة مزدوجة، حيث إنهما قد تؤدي إلى التخلص من الارتباط الذاتي بالإضافة إلى جعل السلسلة ساكنة.

(١٥) تم إجراء اختبارات جذور الوحدة على متغيرات فرضية الدخل المطلق واتضح أن متغيراتها تحتوي على جذر الوحدة، أي إنهما غير مستقرة في المستوى العام في حالة وجود قاطع واتجاه عام، حيث إن قيم تاو (τ) المحسوبة أقل من القيم الحرجة عند مستوى معنوية (١%)، وبهذا لا نستطيع الاعتماد على نتائج الانحدار إلا في حالة أخذ الفروق.

يلاحظ في جدول رقم (٤) أن إشارات معامل الدخل موجبة، وقيم معامل الميل الحدي للاستهلاك ذات معنويات إحصائية، مما يدل على أهمية هذا العامل في تفسير التغير في مستوى الاستهلاك. كما يلاحظ - أيضاً - أن إشارات معامل أعلى دخل حصل عليه المستهلك موجبة ما عدا في مرحلة التسكين، وجميع قيم معامل الميل الحدي ليست ذات دلالة إحصائية مما يدل على عدم أهمية هذا العامل في تفسير التغير في مستوى الاستهلاك، والدليل على ذلك: أن قيم معامل الميل في فرضية كينز والتي استخدمت - فقط - الدخل قريبة من نتائج هذه الفرضية، مما يعطي انطباعاً بأن هذه الفرضية ليست ذات أهمية، وهذا يُعدُّ خلافاً لنتائج دراسة نقادي وهاشم (١٩٩١)، والتي أكداً فيها على أهمية هذه الفرضية في توضيح سلوك المستهلك السعودي. إذ يلاحظ من المعادلات في المراحل الثلاث أن إضافة الدخل للسنة السابقة كمحدد للاستهلاك لم يعط نتائج مرضية وذات دلالة إحصائية بخلاف الدخل الحالي. كما أشارت نتائج D.W بوجود ارتباط لبواقبي في المرحلة الأولى فقط، وتم معالجة هذه المشكلة في المرحلتين الباقيتين. وللتأكد من ذلك تم عمل اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test وأكد أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقبي.

(٤-٦) تقدير فرضية الدخل الدائم:

اقترح فريدمان دالة الاستهلاك الدائم كالآتي :

$$C_t = aY_{Pt} + bY_{Tt} + U_t$$

حيث:

$$C_t = \text{الاستهلاك الجاري}$$

$$aY_{Pt} = \text{الدخل الدائم}$$

$$bY_{Tt} = \text{الدخل الانتقالي أو العابر.}$$

جدول رقم (٥) نتائج دالة الدخل الدائم

D.W	R ²	Y _{dt} الدخل العابر	Y _{dp} الدخل الدائم	البيان
٠.١١	٠.٨٤	٠.٨٦	٠.٩١	المرحلة الأولى: قبل التسكين
		١١.٦٠	٤٦.٤١	T _{test}
		٠.٠٠	٠.٠٠	Prob
١.٤٠	٠.٠٢	٠.٤٣	٠.٣٨	المرحلة الثانية: التسكين
		٢.١٤	٢.٢٣	T _{test}
		٠.٠٤	٠.٠٣	Prob
١.٣٠	٠.٢٩	٠.٠١-	٠.٣٠	المرحلة الثالثة: مقترحات كلين
		٠.٠٧-	٢.٢٩	T _{test}
		٠.٩٤	٠.٠٣	Prob

يوضح الجدول رقم (٥) النتائج الإحصائية لتقدير دالة الاستهلاك السعودي حسب فرضية فريدمان للمراحل الثلاث، حيث يلاحظ أن جميع الإشارات الموجبة لمعاملات الدخل الدائم والدخل المؤقت جاءت كما هو متوقع ماعدا معامل الدخل المؤقت في المرحلة الثالثة، وقيم معاملات الميل الحدي للاستهلاك ذات معنويات إحصائية ما عدا الدخل المؤقت في المرحلة الثالثة. ويلاحظ أن ضعف قيم معامل التحديد في المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة تدل على عدم أهمية الدخل الدائم والمؤقت كعوامل مستقلة في تفسير التغير في مستوى الاستهلاك الخاص بالمملكة العربية السعودية. كما يشير اختبار دوربون واتسون (D.W) إلى عدم وجود ارتباط ذاتي في المرحتين الأخيرتين، نتيجة تسكين البيانات وتطبيق مقترحات كلين الخاصة بالدول

النامية. ونظرا لهذه النتائج تعتبر هذه الفرضية ليست ذات اهمية في تفسير سلوك المستهلك السعودي^{١٦، ١٧}.

(٧-٤) تقدير فرضية دورة الحياة وتقييمها:

صاغ كل من مودجلياني " Modigliani و"أندو" Ando"، هذه الفرضية كالاتي:

$$C_t = a_1 Y_{td} + a_2 W_{t-1} + u_t$$

حيث:

$$Y_{td} = \text{الدخل.}$$

W_{t-1} = الثروة المتمثلة في تكوين رأس المال الثابت مع التغير في المخزون للسنوات السابقة.

جدول رقم (٦) نتائج فرضية دورة الحياة

البيان	C	Y_{td}	W_{t-1}	R ²	F-test	D.W
المرحلة الأولى: قبل التسكين	٤٤٦٢٩	٥ ١.٠	٠.٣٥-	٠.٨٧	١٤٢.٢٣	٠.٣٦
T_{test}	١.٦٠	١١.٦٩	٣.١٠-			
Prob	٠.١٢	٠.٠٠	٠.٠٠		٠.٠٠	
المرحلة الثانية: التسكين	٢٠٢٣.٧٨-	٠.٩١	٠.٠١-	٠.٨٤	١٠٤.٨١	١.٦٩
T_{test}	٠.٤٩-	١٣.٩	٠.٤١-			
Prob	٠.٦٣	٠.٠٠	٠.٦٩		٠.٠٠	
المرحلة الثالثة: مقترحات كلين	٢٧.٩٧-	٠.٧٩	٠.٠٠	٠.٦٩	٤٧.١٤	١.٧٣
T_{test}	٠.٠٨-	٨.٠٣١٤	٠.٠٥		٠.٠٠	
Prob	٠.٩٤	٠.٠٠٠٠	٠.٩٦			

(١٦) اختلفت هذه الدراسة عن دراسة نقادي وهاشم، بأنه تم احتساب الدخل الدائم والمؤقت كما جاء في دراسة المهدي (١٩٩٨)، أما دراسة نقادي وهاشم فقاما باستخدام الدخل الحالي بديلاً عن الدخل الدائم، والدخل للفترة السابقة بديلاً عن الدخل المؤقت.

(١٧) ويمكن إعداد سلسلة زمنية لبيانات الدخل الدائم عن طريق إجراء الحدار خطي لمتغير الدخل الجاري على الزمن، كما أشار لها المهدي (١٩٩٨)، والقيم المقدره تستخدم على أنها سلسلة للدخل الدائم، والفرق بين القيم المقدره للدخل الدائم والقيمة الفعلية للدخل المتاح تعبر عن مقدار الدخل الانتقالي.

الجدول رقم (٦) يشير إلى النتائج الإحصائية لثلاث معادلات مرحلية تختص بتقدير دالة الاستهلاك حسب فرضية دورة الحياة. ويلاحظ أن إشارات معامل الدخل الحالي موجبة لجميع المعادلات، وقيم معامل الميل الحدي للاستهلاك ذات معنويات إحصائية مما يدل على أهمية هذا العامل في تفسير التغيرات في مستوى الاستهلاك. كما يلاحظ أن إضافة متغير الثروة محدداً للاستهلاك حسب هذه النظرية لم يعط نتائج مرضية، وليست ذات دلالة إحصائية بخلاف الدخل. هذه النتيجة الأخيرة تعطي انطباعاً بأن هذه الفرضية ليست ذات أهمية، وللتأكيد على ذلك يلاحظ التقارب في قيم معامل التحديد في هذه الفرضية وفرضية كينز، مما يشير لعدم أهمية متغير الثروة في التأثير على الاستهلاك الخاص بالمملكة العربية السعودية وهذا أيضاً خلاف لنتائج دراسة نقادي وهاشم (١٩٩١). أما بخصوص نتائج D.W فأشارت إلى وجود ارتباط للبواقي في المرحلة الأولى فقط، وتم معالجة ذلك في باقي المراحل. وللتأكد من ذلك تم عمل اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test وأكد أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي. هذه النتائج تعكس ضعف فرضية دورة الحياة في تفسير سلوك الإنفاق الاستهلاكي الخاص في المملكة العربية السعودية.

(٤-٨) تقدير فرضية العادات الاستهلاكية (فرضية برون):

فرضية العادات الاستهلاكية والتي قدرت بواسطة برون تأخذ الصياغة كالاتي:

$$C_t = c_0 + aY_{dt} + bC_{(t-1)} + U_t$$

$$Y_{td} = \text{الدخل.}$$

$$C_{t-1} = \text{الإنفاق الاستهلاكي الخاص للسنوات السابقة.}$$

جدول رقم (٧) نتائج فرضية العادات الاستهلاكية.

البيان	C	Y_{td}	C_{t-1}	R^2	F-test	D.W
المرحلة الأولى: قبل التسكين	-١٢٣٥٧.٨٤	٠.٣٩	٠.٦٢٤٢	٠.٩٥	٣٨٤.٥٠	١.٤٧
T_{test}	-٠.٦٥	٧.١١	٩.٢٨			
Prob	٠.٥٢	٠.٠٠	٠.٠٠		٠.٠٠	
المرحلة الثانية: التسكين	-٢٣٠٧.٢٤	٠.٩٠	٠.٠٢	٠.٨٤	١٠٤.٤٨	١.٧٣
T_{test}	٠.٥٤	١٤.٤٤	٠.٢٣			
Prob	٠.٥٩	٠.٠٠	٠.٨٢		٠.٠٠	
المرحلة الثالثة: مقترحات كلين	-٢٩.٠١	٠.٨١	٠.١٤	٠.٧١	٥٠.٧٤	٢.١٩
T_{test}	-٠.٠٩	١٠.٠٧	١.٤٨			
Prob	-٠.٩٣	٠.٠٠	٠.١٥		٠.٠٠	

يوضح الجدول رقم (٧) النتائج الإحصائية لثلاث معادلات مرحلية تقوم بتقدير دالة الاستهلاك للمجتمع السعودي حسب فرضية العادات الاستهلاكية. المرحلة الأولى: أوضحت أن قيمة معامل الاستهلاك في الفترة السابقة أكبر من معامل الدخل الحالي، علماً بأنهما اجتازا اختبار المعنوية الإحصائية. وهذه النتائج لا يمكن الاعتماد عليها؛ نتيجة لعدم تسكين البيانات كما أشار لذلك العالمان السويديان. المرحلة الثانية والثالثة أعطيا نتائج أكثر مصداقية، نتيجة تسكين البيانات، مما أدى إلى أن معامل الدخل أصبح مرتفعاً واجتاز اختبار المعنوية، بعكس معامل الاستهلاك في الفترة السابقة لم يجتز اختبار المعنوية الإحصائية وقيمه منخفضة. هذه النتيجة أشارت لعدم أهمية الاستهلاك في الفترة السابقة أو العادات على سلوكيات المستهلك الخاص بالمملكة العربية السعودية. ويلاحظ أن قيم معامل $D.W$ مرتفعة، وهذا يعني عدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي الانحدار، وللتأكد من ذلك تم عمل اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test وأكد أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي لجميع المعادلات في جميع المراحل. هذه النتائج تعكس ضعف فرضية العادات الاستهلاكية في تفسير سلوك الإنفاق الاستهلاكي الخاص في المملكة العربية السعودية.

(٩-٤) اختبار Chow Test للفرضية الانسب.

تطبيق اختبار Chow test على فرضية الدخل المطلق يعتبر استكمالاً لمتطلبات المنهجية حيث اشارت ان هذا الاختبار يطبق على الفرضية الانسب للمجتمع السعودي، وبالنظر الى نتائج اختبار Chow test في المرحلة الأولى كما هو موضح في جدول رقم (٨) يلاحظ أن قيمة P-value أقل من ٥% مما ساعد على رفض H_0 وقبول وجود نقطة تحول أو مقطع هيكلية (structural break point)، وهذا يشير إلى أن هناك اختلافاً معنوياً بين قيمة المقدرات الخاصة بالميل الحدي للاستهلاك في الفترتين، وكذلك عدم استقرار دالة الاستهلاك وفقاً للصياغة الدخل المطلق. وبهذا يصعب الاعتماد عليها في تفسير سلوك الإنفاق الاستهلاكي الخاص بالمملكة العربية السعودية، وهذا يشير إلى أن معامل المتغير المستقل وهو الدخل غير مستقر قبل حرب الخليج وبعدها

جدول رقم (٨) اختبار Chow Test
للفرضية الانسب (فرضية الدخل المطلق)

البيان	Chow Test, prob,
المرحلة الاولى : مرحلة قبل التسكين	٠.٠٠
المرحلة الثانية: مرحلة التسكين	٠.١٧
المرحلة الثالثة: مرحلة مقترحات كلين	٠.٤٠

أما عند تطبيق المرحتين الثانية والثالثة أصبحت قيمة P-value أعلى من ٥%، مما ساعد على قبول H_0 ورفض وجود تحول أو مقطع هيكلية يخلق اختلافاً في سلوك الإنفاق الاستهلاكي الخاص بالمملكة العربية السعودية قبل حرب الخليج وبعدها، وأن معامل المتغير المستقل مستقر. وهذه النتائج المعنوية الخاصة بالمرحتين الثانية والثالثة أعطت انطباعاً بأن هذه الفرضية ذات أهمية كبيرة في توضيح سلوك المستهلك السعودي.

(٥) الملخص والتوصيات.

قامت هذه الدراسة بتطبيق عدة فرضيات خاصة بالاستهلاك؛ لتحديد أيًا من الفرضيات أكثر ملائمة للمجتمع السعودي. ووجدت أن فرضية الدخل المطلق هي أنسب الفرضيات للمجتمع السعودي. وللتوضيح: أكدت النتائج الإحصائية التي تم الوصول إليها باستخدام القيم الحقيقية للمتغيرات والتي روعي فيها تسكين البيانات - وهما المرحتلتين الثانية والثالثة - أن الاستهلاك يمثل نسبة كبيرة من حجم الدخل، وأن الاستجابة الكبيرة للاستهلاك الخاص عندما يتغير مستوى الدخل تعكس أهمية هذا العامل في التأثير على مستويات الاستهلاك السعودي، وأن فرضية الدخل المطلق هي الأعلى مرتبة نتيجة التأثير الواضح لعامل الدخل على سلوكيات الاستهلاك في المملكة العربية السعودية، ونظرا لذلك تلخص هذه الدراسة بأن العامل الأهم والمؤثر على سلوكيات الاستهلاك الخاص في المملكة العربية السعودية هو الدخل، أما باقي العوامل وهي: الدخل الدائم، والدخل العابر، والعوامل الأخرى، كالأستهلاك للفترة السابقة والثروة فليس لهم تأثير، وهذا يؤكد على أهمية فرضية الدخل المطلق التي ركزت على أن عامل الدخل هو الأهم بغض النظر عن العوامل الأخرى. وتم تأكيد ذلك عندما تم تطبيق اقتراحات كلين، وهي إما إضافة متغير حجم السكان أو استخراج نصيب الفرد. ويتطبيق نصيب الفرد أعطت النتائج أن فرضية الدخل المطلق تعتبر أفضل الفرضيات، وأن اعتماد نتائج هذه الفرضية تخالف النتائج التي توصلت إليها دراسة نقادي وهشام (١٩٩١)؛ حيث أفادا بأن الفرضيتين اللتان تعطيان أفضل النتائج هما: فرضية الدخل النسبي، وفرضية دورة الحياة.

ويلاحظ كذلك أن نتائج اختبار Chow test لفرضية الدخل المطلق في المرحتلتين الثانية والثالثة أوضحت أن قيمة P-value أعلى من ٥%؛ مما ساعد على قبول فرض العدم H_0 ورفض وجود تحول أو مقطع هيكلي يخلق اختلافاً في سلوك الإنفاق الاستهلاكي الخاص بالمملكة العربية السعودية قبل حرب الخليج وبعدها. هذه الدراسة

أوضحت أن فرضية الدخل المطلق صاغت لنا علاقة صريحة واضحة بين الاستهلاك والدخل في المملكة العربية السعودية. هذه العلاقة هي علاقة تناسبية تنص على أن زيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الاستهلاك، ولكن بنسبة أقل من نسبة زيادة الدخل.

توصي هذه الدراسة بالتالي:

١. عمل عدة برامج استرشادية تساهم في تخفيض نسبة الاستهلاك ورفع نسبة الادخار في المجتمع السعودي.
٢. الاستمرار في عمل دراسات أكثر عن الاستهلاك الخاص بالمملكة العربية السعودية، وذلك على المستوى الجزئي عن طريق توزيع استبيانات ثم تحليلها لمعرفة اتجاهات الاستهلاك على المستوى الجزئي، ثم على المستوى الكلي وذلك باستخدام عوامل تفسيرية غير متوفرة، مثل: الدخل المتاح، والدخل الدائم، والدخل العابر، وعوامل غير دخلية يحكمها ظروف البلد كدولة بترولية. ولمعرفة العلاقة بين الدخل والاستهلاك على المدى الطويل ممكن استخدام التكامل المشترك والانحدار الذاتي للفترات الزمنية المبطة.
٣. البدء بتطبيق وتفعيل طريقة الدخل في حساب قيمة الناتج المحلي الاجمالي للمملكة العربية السعودية، والتي بها نستطيع الوصول إلى بيانات الدخل الصافي والدخل الشخصي والدخل المتاح، مما يساعد على اختبار فرضيات الاستهلاك بشكل أكثر كفاءة تناسب الحقبة الزمنية الحديثة التي تعيشها المملكة العربية السعودية.

المراجع العربية:

- بدجمان، مايكل (١٩٨٨). الاقتصاد الكلي - النظرية والسياسة، ترجمة منصور محمد، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية.
- برنييه، ب؛ و سيمون، أ (١٩٨٩). أصول الاقتصاد الكلي، الطبعة الاولى. ترجمة: عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.
- البسام، خالد عبدالرحمن (٢٠٠٩). "سلوك الاستهلاك العائلي في المملكة العربية السعودية: دراسة قياسية للفترة (١٩٧٥-٢٠٠٧م)". *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة-كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد (٣)*.
- بشرول، فيصل (٢٠١٠/٢٠١١). "تقدير دالة الإنفاق الاستهلاكي العائلي في الجزائر باستخدام نماذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ". رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسينة بن بوعلي، الشلف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير - قسم العلوم الاقتصادية.
- التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي، لعدد من السنوات.
- جيجارتي، دامودار (٢٠١٥). الاقتصاد القياسي، الجزء الأول. تعريب: أم. د هند عبدالغفار عودة، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- جيجارتي، دامودار (٢٠١٥). الاقتصاد القياسي، الجزء الثاني. تعريب: أم. د هند عبد الغفار عودة، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية
- الحبيب، فايز (١٩٩٤). مبادئ الاقتصاد الكلي. مطابع الفرزدق التجارية، الرياض - المملكة العربية السعودية.
- الحسان، علا محمد أحمد (٢٠١٦). "تقدير دوال الاستهلاك الخاص في الاردن في الفترة ١٩٩٠-٢٠١٥". رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، كلية ادارة المال والاعمال، الاردن.

- الحسن، قيادار (١٩٧٩). "محاولة لقياس دالة الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية"، تنمية الزافدين، ص ٩٧-١٠٥، العراق.
- الحكمي، علي (١٤٢٦). "تحليل العلاقة السببية بين النقود والنواتج في المملكة العربية السعودية: دراسة تطبيقية (١٩٦٦-١٩٩٩)". مجلة جامعة الملك سعود، العلوم الإدارية، المجلد الثامن عشر، العدد الثاني، ١٨١-٢٠٧.
- السيفو، وليد اسماعيل؛ وشلوف، فيصل مفتاح؛ جواد، صائب جواد ابراهيم (٢٠٠٦). أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي، الاهلية للنشر والتوزيع.
- السيفو، وليد إسماعيل؛ وشلوف، فيصل مفتاح؛ وجواد، صائب جواد إبراهيم (٢٠٠٦). مشاكل الاقتصاد القياسي التحليلي، الأهلية للنشر والتوزيع.
- الشنبري، ناصر غازي عبدالله (٢٠٠٨). "محددات الإنفاق الاستهلاكي العائلي: دراسة قياسية عن المملكة العربية السعودية للفترة ١٩٦٣-١٩٩٥". رسالة ماجستير، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة، المملكة العربية السعودية.
- عبدالقادر، السيد متولي (٢٠٠٧). "اشتقاق نموذج تصحيح الخطأ من اختبار التكامل المتساوي لجوهانسن - إطار نظري ومثال تطبيقي باستخدام Eviews5". المعهد العالي للحاسبات ونظم المعلومات الإدارية وعلوم الإدارة - شبرا الخيمة - مصر.
- العبدلي، عابد (٢٠٠٧). "محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ". مجلة مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر، العدد الثاني والثلاثون-١٤٢٨هـ.
- علي، هبة إسحاق (٢٠١٤). "محددات الإنفاق الاستهلاكي الخاص في السودان في الفترة ١٩٧٢-٢٠١١". بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي (قياسي)، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

- الكتاب الإحصائي السنوي، وزارة الاقتصاد والتخطيط، المملكة العربية السعودية لعدد من السنوات.
- كريمة، ميغاري (٢٠١٠). "تقدير دوال الاستهلاك في بلدان شمال افريقيا". *دراسات إقتصادية - مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية - الجزائر*، المجلد/العدد ع/١٧، أكتوبر/ذي القعدة، ص ٢٧-٣٨.
- متولي، مختار محمد (١٩٨٩). "أحكام الشريعة ودالة الاستهلاك في الدول الاسلامية المعاصرة: دراسة قياسية". *مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد الاسلامي*، م١، ص ١ ص ٣-١٤٠٩، ٤٤٤هـ.
- محمود، حسن احمد محمد (٢٠١٣). "تقدير دالة الإنفاق الاستهلاكي الخاص الحقيقي لمصر". *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، مصر، مج ٤، ملحق المجلد الرابع، ص ٤٩٣-٥١٤.
- المحميد، أحمد (١٩٩٩). "الاستهلاك والدخل في دول مجلس التعاون الخليجي: اختبار قيود السيولة"، *مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة - جامعة الزقازيق*، المجلد ٢١، العدد ١، ص ٩١-١١٦.
- مخاليف، اسماء؛ طارق، خاطر (٢٠١٧). "تقدير دالة الاستهلاك في الجزائر للفترة ١٩٩٠-٢٠١٥". *مجلة الاقتصاد الصناعي*، جامعة باتنة ١ الحاج لخضر، العدد ١٣ ديسمبر، ص ١١١-١٢٨.
- المهدي، عادل (١٩٩٨). "تفسير دالة الاستهلاك الخاص في مصر"، *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة - جامعة طون، العدد الاول*، السنة الثانية عشر، ص ٢٣٧-٢٦٤.
- المؤمني، رياض (١٩٩٦). "محددات الإنفاق الاستهلاكي الخاص: الحالة الأردنية"، *مجلة جامعة الملك سعود*، م٨، العلوم الإدارية (٢)، ص ٤٩٥-٥١١، الرياض، المملكة العربية السعودية.

- نقادي، أحمد؛ وهاشم، وليد (١٩٩١). "دالة الاستهلاك في الاقتصاد السعودي: دراسة قياسية" (١٩٧٠-١٩٨٩)، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد والإدارة، م٤، ص٥٣-٦٧، جدة، المملكة العربية السعودية.
- هشام، لبزة؛ ضيف الله، محمد الهادي؛ مهاوت، لعبيدي (٢٠١٨). "دراسة قياسية لنماذج السلوك الاستهلاكي في الجزائر خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٦". مجلة الدراسات المالية والمحاسبة، العدد التاسع، ص٦٠٧-٦٢٥، OEB Univ. Publish.

المراجع الانجليزية:

- Branson, W. (1989). *Macroeconomic Theory and Policy*, Third Edition, Harper & Row, Publishers, New York.
- Brown, T. M. (1952). "Habit Persistence and Lags in Consumer Behavior", *Econometrica*, 20 (3): 355-371.
- Duesenberry, S. S. (1949). *Income, Savings and the Theory of Consumer Behaviour*, 5th edition, Harvard University Press, Cambridge, Massachusetts.
- Friedman, M. (1957). *A Theory of the Consumption Function*, Princeton University Press, Princeton, N. J.
- Griffiths, William; Hill, R. Carter; Judge, George G. (1993). *Learning and Practicing Econometrics*, John Wiley & SONS, Inc.
- Gujarati, Damodar N. (1988). *Basic Econometrics*, Second Edition, McGraw-Hill Publishing Company, NY.
- Hadden, James (1963). *A Study of the Consumption Function*, University of Windsor, Ontario, Canada, Mater Theses.
- Hall, R. R. ; Taylor, J. (1991). *Macroeconomics Theory, Performance, and Policy*, Third Edition. W.W. Norton & Company.

- Keynes, J. M. (1936). *The General Theory of Employment, Interest and Money*, Harcourt, Brace and Co, New York and London.
<https://www.marxists.org/reference/subject/economics/keynes/general-theory/at> [accesses 6th December 2014 = 14th safer 1436].
- Mehdizadeh, Mostafa (1980). *An Empirical Evaluation of Alternative Consumption Hypotheses in Developed Countries: A Case Study of Iran*, University of Oklahoma, Ph.D. Theses.
- Modigliani, F. ; Ando, A (1963). "The Life-Cycle Hypothesis of Saving: Aggregate Implications and Tests", *American Economic Review*, 53, May: 55-84.
- Ofwona, Alice C. (2013). "An Estimation of the Consumption Function for Kenya Using Kenyes' Absolute Income Hypothesis for the Period 1992-2011", *Journal of Emerging Trends in Economics and Management Sciences*. (4.1): 103-105.
- Ozaeta, Oscar (1969). *An Econometric Study of the Private Consumption Sector in a Developing Economy: the Case of Spain*, Indiana University, Ph.D. Theses.